

الأمم المتحدة

AS

Distr.

GENERAL

A/48/933

S/1994/515

2 May 1994

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

السنة التاسعة والأربعون

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون

البند ٤٢ من جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤ موجهة الى الأمين العام
من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه نص الاعلان الخاتمي للجتماع الوزاري لفريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الاسلامي المعنى بالبوسنة والهرسك، الذي اعتمد في نيويورك في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (انظر المرفق).

وأكون ممتناً لو تفضلتم بتحميم هذه الرسالة ومرافقها بوصفيها وثيقة من وثائق الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة في إطار البند ٤٢ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جامشيد ك. أ. ماركر
السفير والممثل الدائم
ورئيس فريق الاتصال التابع
لمنظمة المؤتمر الاسلامي المعنى
بالبوسنة والهرسك في نيويورك

مرفق

الإعلان الخاتمي للاجتماع الوزاري لفريق الاتصال التابع
لمنظمة المؤتمر الإسلامي المعني بالبوسنة والهرسك،
المعتمد في نيويورك في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤

- ١ - عقد وزراء خارجية الدول الأعضاء في فريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي المعني بالبوسنة والهرسك اجتماعا طارئا في الأمم المتحدة، بنيويورك، في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤ للنظر في الحالة الآخذة في التدهور بسرعة، والناجمة عن العدوان الصربي المتواصل ضد جمهورية البوسنة والهرسك.
- ٢ - ويدين وزراء الخارجية بشدة الهجوم الصربي الوحشي على منطقة غورازدة التي حددتها الأمم المتحدة بوصفها "منطقة آمنة"، مما يؤكد مرة أخرى بصورة مأساوية ومؤلمة فشل كل الجهود الدولية في ردع وإنهاء العدوان الصربي.
- ٣ - ويعتبر وزراء الخارجية نظام الحكم في بلغراد وعملاه في البوسنة والهرسك مسؤولين مسؤولة تامة عن المذبحة الوحشية التي حدثت في غورازدة والتي راح ضحيتها أكثر من ٧٠٠ من المدنيين الأبرياء، وتشويه أكثر من ٢٠٠٠ شخص آخر، وتشريد ما يربو على ٢٠٠٠ شخص بالإكراه. ويشكل ارتكاب هذه الجرائم إبادة للأجانس، وهو انتهاك صارخ لجميع قواعد القانون الإنساني الدولي. ويعرب فريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي عن تأييده التام للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في أراضي جمهورية يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، ويدعو إلى شدة ملاحقة أولئك المسؤولين عن تنظيم وارتكاب تلك الفظائع في جمهورية البوسنة والهرسك.
- ٤ - ويعرب وزراء الخارجية عن الأسف العميق لعدم تمكן الأمم المتحدة من المحافظة على حرمة "المناطق الآمنة" التي حددتها مجلس الأمن، مما ينال من الشرف الذي تضعها شعوب العالم في الأمم المتحدة.
- ٥ - ويؤكد وزراء الخارجية ضرورة عدم تجاهل قواعد العدالة والانسانية والأخلاق والقانون الدولي تحت أية ظروف. ويؤكدون مجددا ضرورة التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة المتعلقة بالبوسنة والهرسك.

- ٦ - ويعلن وزراء الخارجية أن قرار مجلس الأمن رقم ٧١٣ (١٩٩١) لا ينطبق على جمهورية البوسنة والهرسك وأن الحظر الفعلي للسلاح الذي يجري فرضه على هذه الحكومة غير قانوني، وجائز، ويتعارض بصورة مباشرة مع المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ومع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وفي هذا السياق، فإن فريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي في نيويورك سيقدم قراراً في مجلس الأمن في أقرب وقت ممكن، لإعلان أن أحكام قرار مجلس الأمن رقم ٧١٣ (١٩٩١) لا تنطبق على جمهورية البوسنة والهرسك.
- ٧ - ويبحث وزراء الخارجية المجتمع الدولي، ولاسيما الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، على توسيع نطاق تعاونهم إلى أقصى حد مع حكومة البوسنة والهرسك، في ممارسة حقها الأصيل غير القابل للتصرف في الدفاع عن النفس بصورة فردية وجماعية وفقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.
- ٨ - ويرحب وزراء الخارجية بقرار مجلس منظمة حلف شمال الأطلسي المتعلق بتوسيع نطاق "نموذج منطقة الاستبعاد في سراييفو" ليشمل المناطق الأخرى التي أعلنت الأمم المتحدة أنها "مناطق آمنة" في البوسنة والهرسك. وهم يؤكدون ضرورة استخدام السلاح الجوي على نطاق واسع، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بغرض الردع وقطع خطوط الإمدادات العسكرية للصرب، التي يجري استخدامها في انتهاك سلامة وحرمة المناطق التي أعلنت الأمم المتحدة أنها "مناطق آمنة"، واتخاذ تدابير اجهاضية، إذا اقتضى الأمر.
- ٩ - ويطالب وزراء الخارجية بسحب الأسلحة الثقيلة الصربية تماماً وبصورة كاملة من غورازدة، على نحو ما حددته اندار منظمة حلف شمال الأطلسي الصادر في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٤. وهم يطالبون كذلك بانسحاب جميع الأفراد العسكريين الصرب تماماً من منطقة غورازدة التي حددتها الأمم المتحدة "منطقة آمنة" والمناطق المحيطة بها على نحو ما حدد قرار مجلس الأمن رقم ٨٢٤ (١٩٩٣). ويطالبون أيضاً بإزالة جميع الأسلحة الثقيلة الموجودة في حوزة صرب البوسنة، إلى صربيا والجبل الأسود، على نحو ما دعا إليه قرار مجلس الأمن رقم ٧٥٢ (١٩٩٢). ويؤكد وزراء الخارجية ضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٨٣٨ (١٩٩٣)، تنفيذاً كاملاً وذلك لوقف نقل الأسلحة تماماً من صربيا والجبل الأسود إلى صرب البوسنة.
- ١٠ - ويدعو وزراء الخارجية إلى تعزيز قوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة والهرسك، وفي هذا السياق يحثون الأمم المتحدة على الاستفادة من العروض القائمة التي قدمها عدد من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، بالإسهام بقوات، في قوة الأمم المتحدة للحماية. وتؤكد دول منظمة المؤتمر الإسلامي مجدداً استعدادها لأن تقدم على الفور إلى قوة الأمم المتحدة للحماية ما يلزم من قوات برية.

١١ - ويطلب وزراء الخارجية بمراجعة ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية بفرض تمكينها من توفير الأمان لشعب البوسنة والهرسك بصورة تامة وفعالة.

- ١٢ - وإذ يعرب وزراء الخارجية عن تأييدهم لعقد مؤتمر دولي للسلم معنى ببوجوسلافيا السابقة، فإنهم يؤكدون أن أي مؤتمر من هذا القبيل يجب أن يستند رسمياً إلى مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ويكون متفقاً مع أحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويؤكد وزراء الخارجية أيضاً ضرورة بذل جميع الجهد الممكنة لكفالة عدم استخدام الصرب لذلك المؤتمر كغطاء لتنفيذ أهدافهم الحربية ومحظطاتهم التوسعية أو اعطائهما صبغة شرعية. وهم يرون ضرورة انسحاب الصرب من غورازدة ، وإقامة "منطقة استبعاد" قبل عقد المؤتمر، كما يرون ضرورة دعوة الدول الأعضاء في فريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي لحضور المؤتمر كدول مشاركة، فضلاً عن دعوتها للمشاركة في أي مبادرة أخرى للسلم بشأن البوسنة والهرسك.

١٣ - ويؤكد وزراء الخارجية ضرورة المحافظة على وحدة سراييفو وعدم قابليتها للتقسيم بوصفها عاصمة لجمهورية البوسنة والهرسك.

١٤ - ويعرب وزراء الخارجية عن ارتياحهم لابرام اتفاق واشنطن بين المسلمين والكروات، وكذلك للترتيبات الاتحادية مع جمهورية كرواتيا، ويعتبرون هذا خطوة أولى مهمة تجاه التسوية السياسية الشاملة في البوسنة والهرسك.

١٥ - ويدعو وزراء الخارجية الى تشدید الجزاءات الحالية ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الاسود)، الى أن تمثل صربيا والجبل الاسود بالكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وإلى أن تتحقق التسوية السلمية الشاملة.

١٦ - ويؤكد وزراء الخارجية مجددا القرار الذي اتخذه في جنيف لمواصلة استعراض علاقاتهم الاقتصادية مع الحكومات التي تواصل عرقلة التوصل إلى تسوية عادلة من خلال الأعمال والسياسات الرامية إلى مكافأة المعتمدي وإضفاء الصبغة الشرعية على ثمار الاعتداء، ويقررون العمل على بلورة موقف مشترك لمنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن هذه المسألة المهمة في أقرب وقت ممكن.

١٧ - ويذكر وزراء الخارجية المجتمع الدولي بمحنة شعب سنجق وكوسوفا، وضرورة توفير الحماية الدولية الفعالة له.

- ١٨ - ويحث وزراء الخارجية أيضا المجتمع الدولي على تكثيف جهود الاغاثة الانسانية التي يبذلونها من أجل البوسنة والهرسك، وفي هذا السياق، يطالبون باتخاذ خطوات عاجلة باعادة فتح مطار توزلا بصورة منتظمة، ويعربون عن اشادتهم أيضا بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لقيامها على نحو فذ ب مهمتها النبيلة.
- ١٩ - ويطلب وزراء الخارجية بانشاء صندوق ائتماني تابع لمنظمة المؤتمر الاسلامي لإعادة تعمير البوسنة والهرسك ويعربون الدول الأعضاء على الاسهام بسخاء في هذا الصندوق.
- ٢٠ - ويؤكد وزراء الخارجية مجددا تأييدهم التام للنضال العادل لشعب البوسنة والهرسك من أجل صون سيادة بلاده واستقلالها وسلامة أراضيها.
- ٢١ - ويقرر وزراء الخارجية زيادة تكثيف الجهود التي يبذلونها في مجلس الأمن ولدى منظمة حلف شمال الأطلسي والهيئات الدولية الأخرى تجاه تحقيق الأهداف المنصوص عليها في هذا الإعلان. وإذا أخفقت هذه الجهود في تحقيق النتيجة المرجوة، ستسعى منظمة المؤتمر الاسلامي الى عقد دورة عاجلة للجمعية العامة للأمم المتحدة بغية التماس السلم القائم على العدل في البوسنة والهرسك.
- ٢٢ - وإذا يدرك وزراء الخارجية أهمية حل أزمة البوسنة والهرسك على وجه السرعة، فإنهم يؤيدون الاقتراح المقدم من حكومة الجزائر بعقد جلسة وزارية طارئة، على سبيل الأولوية، ل الكامل أعضاء منظمة المؤتمر الاسلامي.

- - - - -